إسهام الوقف في دعم التعليم والمعرفة في دولة قطر «قراءة تحليلية لدور الإدارة العامة للأوقاف»

محمد محمود الجمال

أستاذ الفقه الإسلامي المقارن بكلية الدراسات الإسلامية- جامعة حمد بن خليفة - قطر

malgammal@hbku.edu.qa

(سُلِّم البحث للنشر في: 24/ 08/ 2025م، واعتُمد للنشر في: 22/ 09/ 2025م)

https://doi.org/10.59723/AWQ008/42

الملخص :

تتناول هذه الدراسة الوقف التعليمي والمعرفي في دولة قطر ودوره في دعم التعليم وتنمية المعرفة، انطلاقًا من تساؤل رئيس هو: ما مدى إسهام الوقف الإسلامي في قطر في تعزيز التنمية المعرفية؟، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع الإفادة من دراسة الحالة.

وقد أظهرت الدراسة إسهام الوقف في دعم التعليم والبحث العلمي من خلال تمويل المنح الدراسية والمشروعات البحثية وبرامج التدريب وتعليم ذوي الإعاقة والفئات التي تواجه صعوبات في الالتحاق بالتعليم، أو الاستمرار فيه، بما عزز

العدالة التعليمية وتكافؤ الفرص، كما امتد دوره إلى نشر المعرفة ودعم المبادرات التعليمية والثقافية والمنصات الرقمية.

وبيّنت الدراسة أنَّ الإطار القانوني والمؤسَّسي للأوقاف في قطر أسهم في إدارة وتنمية الموارد الوقفية وتوجيهها نحو التعليم والمعرفة، وأنَّ الشراكات المؤسَّسية والتحول الرقمي عززا كفاءة العمل الوقفي واتساع أثره المجتمعي. وتخلص الدراسة إلى أنَّ الوقف في دولة قطر يمثل ركيزة فاعلة لتنمية رأس المال البشري والمعرفي، ورافدًا مهمًّا للاقتصاد المعرفي والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الوقف التعليمي، الوقف المعرفي، رأس المال البشري، التنمية المستدامة، التحول الرقمي، اقتصاد المعرفة، قطر.

The Contributions of Waqf to Education and Knowledge in Qatar: An Analytical Assessment of the Role of the General Directorate of Endowments

Mohamed Mahmoud El-Gammal
Professor of Islamic Fiqh, College of Islamic Studies, Hamad Bin Khalifa University
malgammal@hbku.edu.qa

(Received Date: 24-08-2025 | Accepted Date: 22-09-2026)

https://doi.org/10.59723/AWQ008/42

Abstract:

This study examines educational and knowledge waqf in the State of Qatar and its role in supporting education and advancing knowledge. It is guided by the following central question: To what extent does Islamic waqf in Qatar contribute to knowledge-based development? The study adopts a descriptive-analytical approach, drawing on a case study approach.

The findings show that waqf has contributed to supporting education and scientific research through the funding of scholarships, research projects, training programs, and educational initiatives for persons with disabilities and other groups facing difficulties in accessing or continuing their education, thereby promoting educational equity and equal opportunities. Its role has also extended to the dissemination of knowledge through support for educational and cultural initiatives and digital platforms.

The study further demonstrates that Qatar's legal and institutional framework for waqf has contributed to the management, investment, and allocation of waqf resources toward education and knowledge. Institutional partnerships and digital transformation have also enhanced the efficiency of waqf activities

and broadened their societal impact. The study concludes that waqf in Qatar constitutes an effective pillar for the development of human and knowledge capital and an important contributor to the knowledge-based economy and sustainable development.

Keywords: Educational Waqf, Knowledge Waqf, Human Capital, Sustainable Development, Digital Transformation, Knowledge-Based Economy, Qatar.

مقدمة:

أصبح إنتاج المعرفة محرّكًا أساسيًا للنمو الاقتصادي، وعاملًا حاسمًا في رسم ملامح مستقبل الدول، ويُطلق على هذا التوجه مصطلح «الاقتصاد المعرفي»، القائم على توليد المعرفة وتوطينها لتحقيق التنمية المستدامة، ويتطلب تعليمًا نوعيًا، وبنية بحثية متقدمة، وتقنيات حديثة، ومؤسَّسات داعمة للإبداع والابتكار.

ومن هنا، وَضَعت رؤية قطر الوطنية 2030م التعليم والبحث العلمي في صدارة أولوياتها، عبر تطوير البنية التحتية التعليمية، وتعزيز تمويل البحث العلمي، واستقطاب الكفاءات، لبناء اقتصاد معرفي وتحقيق تنمية بشرية مستدامة [1].

وفي هذا السياق، يُعد «الوقف» من أبرز الآليات الداعمة؛ لما يتميز به من مرونة واستدامة وتجذر مجتمعي، إذ أسهم تاريخيًا في دعم التعليم، ورعاية الحلقات العلمية، وإنشاء المدارس والجامعات والمكتبات، وتوفير احتياجات الطلاب والمعلمين، وفي العصر الراهن، تتزايد أهميته كأداة فاعلة مكمّلة للموارد العامة في تعزيز دعائم الاقتصاد المعرفي.

وقد وجّهت الإدارة العامة للأوقاف بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر جانبًا من مواردها الوقفية نحو دعم التعليم والبحث العلمي والمبادرات المعرفية، وتأتي هذه الدراسة لتحليل إسهاماتها في دعم التعليم والمعرفة، وبيان دورها في تنمية رأس المال البشري والمعرفي وتعزيز الاقتصاد المعرفي.

إشكالية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من التساؤل الرئيس: ما مدى إسهام الوقف الإسلامي في دولة قطر في دعم التعليم والمعرفة؟ ويتفرع عنه تساؤلات تتعلق بأبرز المبادرات

(1) رؤية قطر الوطنية 2030م، الدوحة، 2008م.

التعليمية والمعرفية التي تبنّتها الإدارة العامة للأوقاف، ومدى إسهامها في تنمية رأس المال البشري والمعرفي، وآفاق تطوير الدور الوقفي بما يعزز دعم التعليم والمعرفة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن آليات الإسهام الوقفي في دعم المعرفة وتطويرها، وبيان دور الإدارة العامة للأوقاف في توظيف الموارد الوقفية لخدمة التنمية المعرفية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف أسلوب دراسة الحالة لعرض تجربة الإدارة العامة للأوقاف في دولة قطر، وتحليل إسهاماتها في دعم التعليم والمعرفة.

خطة الدراسة:

تتوزع هذه الدراسة على مبحثين وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الوقف المعرفي في قطر: المفهوم والإطار التشريعي والسياسات الوطنية للاقتصاد المعرفي.

المطلب الأول: المفهوم والتطور التاريخي للوقف المعرفي.

الفرع الأول: مفهوما الوقف المعرفي والاقتصاد المعرفي وتكامل دوريهما.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للوقف المعرفي.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي والمؤسَّسي للوقف في قطر.

الفرع الأول: التشريعات المنظمة للوقف في قطر.

الفرع الثاني: البنية المؤسَّسية والسياسات الإدارية للإدارة العامة للأوقاف.

المطلب الثالث: السياسات الوطنية لبناء الاقتصاد المعرفي في قطر.

الفرع الأول: مكانة التعليم والبحث العلمي في رؤية قطر الوطنية 2030م.

الفرع الثاني: الابتكار والشراكات المجتمعية في بناء الاقتصاد المعرفي.
الفرع الثالث: التحديات التمويلية ودور الوقف في معالجتها.
المبحث الثاني: دور الإدارة العامة للأوقاف بدولة قطر في تفعيل الدور المعرفي للوقف.
المطلب الأول: برامج ومبادرات الإدارة العامة للأوقاف لدعم التعليم والمعرفة.
الفرع الأول: المبادرات الوقفية لدعم التعليم النظامي والبحث العلمي.
الفرع الثاني: برامج التدريب والنشاط النسائي ونشر المعرفة.
المطلب الثاني: أثر التمويل الوقفي على تنمية رأس المال البشري.
الفرع الأول: دعم الاستدامة وتحقيق العدالة التعليمية.
الفرع الثاني: مواءمة المهارات مع متطلبات سوق العمل.
الفرع الثالث: تنمية رأس المال الاجتماعي والمعرفي.
المطلب الثالث: آفاق تطوير الدور الوقفي في دعم التعليم والمعرفة.
الخاتمة: تعرض أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الوقف المعرفي في قطر: المفهوم والإطار التشريعي والسياسات الوطنية للاقتصاد المعرفي

يهدف هذا المبحث إلى فهم الوقف المعرفي وعلاقته بالاقتصاد المعرفي، من خلال عرض المفاهيم وتتبع التطور التاريخي، كما يتناول الإطار التشريعي والبنية المؤسَّسية في قطر، والسياسات الوطنية ذات الصلة بالتعليم والبحث العلمي والابتكار، في سياق التحول نحو اقتصاد معرفي مستدام.

المطلب الأول: المفهوم والتطور التاريخي للوقف المعرفي

يؤصل هذا المطلب لمفهوم الوقف المعرفي من خلال بيان صلته بالاقتصاد المعرفي، وتتبع تطوره منذ نشأته في الحضارة الإسلامية حتى تجلياته المعاصرة.

الفرع الأول: مفهوما «الوقف المعرفي» و«الاقتصاد المعرفي» وتكامل دوريهما

يتناول هذا الفرع التعريف بالوقف المعرفي والاقتصاد المعرفي، وبيان أوجه التكامل بينهما في دعم التعليم والبحث العلمي وتنمية القدرات البشرية.

أولًا: مفهوم «الوقف المعرفي»

الوقف في اللغة: يطلق على الشيء الموقوف، وهو مصدر، وجمعه « وقوف»، ومن معانيه السكون؛ فيقال: «وقفت الدابة» أي سكنت، كما يأتي بمعنى الحبس؛ فيقال: «وقفت الدار وقفًا» أي حبستها في سبيل الله، ويأتي أيضًا بمعنى المنع؛ فيقال: «وقفت الرجل عن الشيء» أي منعته عنه[2].

أما في الفقه الإسلامي، فيُعنى به: «تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة»[3]، أي حبس العين ومنع التصرف فيها بيعًا، أو إرثًا، أو هبة، مع إطلاق منفعتها في وجوه البر والخير، ويُراعى في ذلك شرط الواقف الصحيح، مع ترجيح ما هو أنفع للوقف عند الخلاف[4]؛ صيانةً للخيرات وإبقاءً لها.

وفي العصر الحديث، استُعمل مصطلح «الوقف المعرفي» للدلالة على وقفٍ يُعنى بدعم المعرفة والتعليم، من خلال تخصيص النتاجات العلمية كأصول وقفية دائمة؛ مثل الكتب والبحوث والمشاريع العلمية، أو بتخصيص أموال لدعم المؤسسات التعليمية والبحثية. وفي هذا السياق، تبرز «الأوقاف الجامعية» بوصفها أداة تمويلية مهمة للتعليم العالي ودعم الاقتصاد المعرفي، إذ شهدت السنوات الأخيرة تبرعات ضخمة من شخصيات بارزة، مثل بيل غيتس الذي قدّم نحو 5.1 مليار دولار، ومايكل بلومبيرغ الذي تبرع بأكثر من 1.7 مليار دولار خلال عام 2022م[5]، مما أسهم في تقليل اعتماد الجامعات على التمويل الحكومي ورسوم الطلاب.

(2) انظر: الفيومي، المصباح المنير؛ ابن منظور، لسان العرب، مادة: «وقف».
(3) المرداوي، الإنصاف، 3/7.
(4) الحصكفي، الدر المختار، 408/4.
(5) AP News, "These Are the Donors Who Gave the Most in 2022," 2023.

ثانيًا: مفهوم «الاقتصاد المعرفي»

يمثّل الاقتصاد المعرفي تحوّلًا نوعيًا في الفكر الاقتصادي المعاصر[6]، إذ يقوم على إنتاج المعرفة وتوظيفها بوصفها المورد الرئيس للنمو والتنافسية، متجاوزًا الاعتماد على الموارد التقليدية، ويرتكز هذا الاقتصاد على رأس المال الفكري، بما يشمله من كفاءات بشرية وقدرات إبداعية، ويجعل الابتكار محورًا للإنتاج، مستندًا إلى التكنولوجيا الحديثة وسرعة تحويل الأفكار إلى تطبيقات عملية، ويستلزم ذلك بنية تحتية متطورة ونظامًا فعّالًا للبحث والتطوير.

ويُعد الوقف الإسلامي نظامًا تمويليًا واجتماعيًا يجمع بين البعد الديني والتنموي والمعرفي؛ فقد أسهم عبر تاريخه في إنشاء المؤسَّسات التعليمية، ورعاية العلماء، واستدامة التعليم والبحث، كما مكّنت عائداته من دعم استقلال المؤسَّسات العلمية وتهيئة بيئة محفّزة للإبداع والابتكار.

ويتكامل الوقف مع الاقتصاد المعرفي من خلال دعمه التعليم العالي وتنمية رأس المال البشري وتعزيز البحث العلمي والابتكار عبر تمويل المنح الدراسية ورعاية المشاريع المبتكرة، وبذلك يغدو رافدًا للاقتصاد المعرفي المعاصر.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للوقف المعرفي

ارتبط تطور الوقف في المجال التعليمي بتطور نظامه المؤسَّسي والفقهي، الذي حفظ الأعيان الموقوفة وأمّن ديمومتها، فأسهم عبر العصور في إنشاء المدارس والمكتبات ورعاية العلماء، حتى تجلّى في صوره المعرفية المعاصرة، ويتضح هذا التطور من خلال أبرز صور الوقف في الحضارة الإسلامية وأثره في استدامة التعليم ورعاية العلماء.

أولًا: صور الوقف المعرفي في التاريخ الإسلامي

أسهم الوقف عبر العصور في بناء منظومة معرفية متكاملة، تجسّدت في مؤسَّسات

(6) قرني، «الاقتصاد التقليدي في مقابل اقتصاد المعرفة»، ص64.

تعليمية وخدمية متنوّعة، شملت المساجد التي مثّلت مراكز للعبادة والتعليم، والكتاتيب التي أتاحت التعليم الأساسي لعامة الناس، والمدارس التي نظّمت التعليم المتخصص، والمكتبات الوقفية التي حفظت التراث العلمي ووفّرت مصادر البحث والتعلّم، إضافة إلى المجمعات التعليمية والخدمية التي هيّأت بيئة متكاملة لرعاية الطلاب والعلماء.

أ- المساجد: النواة الأولى للتعليم

مثّلت المساجد إحدى أبرز صور الوقف الخيري في الحضارة الإسلامية؛ إذ كان بناؤها، أو تمويل مرافقها من أولى مقاصد الواقفين، وانتشرت في أرجاء العالم الإسلامي انتشارًا واسعًا، حتى قال القلقشندي في وصفها: «أكثر من أن تُحصى، وأعزّ من أن تُستقصى»[7]، وقد اضطلعت المساجد عبر العصور بوظائف متعدّدة، من أبرزها تعزيز الوعي الديني من خلال الخطب والدروس، إلى جانب دورها التعليمي والتربوي، وقد لفت أثرها الروحي والعمراني أنظار بعض غير المسلمين؛ فنُقل عن الفيلسوف الفرنسي إرنست رينان قوله: «إنني لم أدخل مسجدًا من غير أن أهتزّ خاشعًا»[8].

ولعل الدور التعليمي للمسجد فاق في كثير من الأحيان ما تقدّمه المؤسَّسات التعليمية الرسمية، لما تميز به من دافعية ذاتية لدى طلابه، وانخراطهم في نموذج تعليمي يجمع بين العبادة والعلم، ومن ثمّ غدا المسجد نواةً لمنظومة التعليم في الحضارة الإسلامية ومركزًا للإشعاع العلمي والثقافي[9].

ب- الكتاتيب: التعليم الشعبي الممول بالأوقاف

وإلى جانب المساجد، ظهرت «الكتاتيب» باعتبارها مؤسَّسات تربوية شعبية تُعنى بتعليم الأطفال مبادئ القراءة والكتابة، وتحفيظ القرآن الكريم، وأهم مبادئ

(7) القلقشندي، صبح الأعشى، 417/3.
(8) رينان، الإسلام والعلم، ص3.
(9) القحطاني، إسهام الوقف، ص361.

الدين، وبعض علوم اللغة والحساب، معتمدةً في تمويلها على ريع الأوقاف، وقد مثّلت صورة مبكرة لما يشبه التعليم الابتدائي في الحضارة الإسلامية، وانتشرت على نطاق واسع في المدن والقرى، ويذكر ابن حوقل وجود نحو ثلاثمائة كُتّابٍ في إحدى مدن صقلية، كان الواحد منها يتسع لمئات التلاميذ، كما يُروى أن لأبي القاسم البلخي كُتّابًا يضم نحو ثلاثة آلاف تلميذ، وهو ما يعكس دور الوقف في نشر التعليم وتيسيره لعامة الناس[10].

ت- المدارس: التعليم المؤسسي المنظَّم

ومع اتساع النشاط العلمي، ظهرت «المدارس» في الحضارة الإسلامية بوصفها امتدادًا للمساجد والكتاتيب، واستجابةً للتطور العلمي والمعرفي، والحاجة إلى مؤسَّسات تعليمية أكثر تخصصًا وتنظيمًا، تقارب ما يُعرف اليوم بالتعليم الثانوي والعالي، وقد تميز التعليم فيها بكونه مجانيًا ومتاحًا لمختلف فئات المجتمع.

ويُعدّ إنشاء الوزير السلجوقي «نظام الملك» للمدارس النظامية ببغداد سنة 459هـ محطة فارقة في تاريخ التعليم الإسلامي؛ إذ دشّن بها عهدًا جديدًا من التعليم المؤسَّسي المنظّم، بعد قرون من الاعتماد على الجهود الفردية، ورغم سبق بعض المدارس في النشأة - كالمدرسة البيهقيّة في نيسابور وغيرها-[11]، فإنَّ المدارس النظامية أرست تقاليد مؤسَّسية متينة، ووسّعت أثر الوقف في تمويل التعليم، حتى غدت نموذجًا يُحتذى في سائر الأمصار الإسلامية، فتنافس الخلفاء والعلماء والتجار في إنشائها ورعايتها، وامتدت المدارس النظامية إلى نيسابور وبغداد وأصفهان وبلخ وغيرها، ووُفّر فيها السكن والكتب للطلاب، مما أرسى دعائم بيئة تعليمية متكاملة.

ومن النماذج المبكرة البارزة جامع القرويين بفاس، الذي أسسته فاطمة الفهرية سنة 245هـ/859م بوصفه مؤسَّسة تعليمية وقفية، وغدا لاحقًا من أعرق الجامعات

(10) السباعي، من روائع حضارتنا، ص206.
(11) السيوطي، حسن المحاضرة، 255/2.

في العالم، بما يبرز دور الوقف في دعم التعليم العالي بالحضارة الإسلامية.

ث- المكتبات الوقفية ودعم العلوم التطبيقية

في العصر العباسي (132 - 656هـ)، ازدهرت المكتبات الوقفية، وفي مقدّمتها «بيت الحكمة» ببغداد، الذي أسّسه الخليفة هارون الرشيد، وضمّ كنوزًا من كتب الأمم، فأنعش حركة الترجمة والدراسة المقارنة، كما ظهرت نماذج مماثلة في «دار العلم» بالقاهرة و»بيت الحكمة» برُقّادة في شمال إفريقيا، مما رسّخ دور الوقف في بناء البنية التحتية للمعرفة الإسلامية[12].

وفي عهد الخليفة المأمون (198-218هـ) ظهر أول برنامج منظم للرصد الفلكي في الحضارة الإسلامية، وأُجريت مشاهدات دقيقة في بغداد ودمشق باستخدام المزاول، ودُوّنت نتائجها في كتب فلكية عُرفت باسم «الزيجات»، من أشهرها زيج يحيى بن أبي منصور، مما يدل على اتساع دور الوقف ليشمل دعم العلوم التطبيقية إلى جانب العلوم الشرعية والأدبية[13].

ج- البيئة التعليمية الوقفية المتكاملة

تجلّت البيئة التعليمية الوقفية المتكاملة في نماذج مؤسَّسية جمعت بين التعليم والرعاية والخدمات، ففي العصر الأيوبي (569 - 648هـ)، أنشأ الملك الصالح نجم الدين أيوب المدرسة الصالحية بالقاهرة، التي شكّلت منارة لتعليم القرآن والعلوم الدينية والدنيوية، واعتمدت على وقف مستقل وهيكل إداري ضمّ قيادات تعليمية وإدارية متخصصة.

أما العصر المملوكي (648 - 923هـ) فقد عُدّ العصر الذهبي للتعليم، إذ شهد كثافة غير مسبوقة في إنشاء المدارس وتنوع تخصصاتها، ورغم غياب سياسة تعليمية رسمية، اضطلع نظام الوقف بدور محوري في تمويل المدارس وكتاتيب

(12) كرد علي، خطط الشام، 185/6؛ محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، 135/5.
(13) هوتسما وآخرون، موجز دائرة المعارف الإسلامية، 9267/30.

السبيل[14]، ويكفي للدلالة على ذلك ما شهدته دمشق من نهضة علمية، إذ ضمّت - كما يقول محمد كرد علي- «أعظم جامعة إسلامية عربية حوت العلوم الدينية والدنيوية»، بفضل إنشاء ثلاث مدارس للطب ومدرسة للهندسة، كما أحصى عز الدين بن شداد، في دمشق وحدها: 92 مدرسة و660 مسجدًا و19 خانقاه [15] و19 رباطًا، إضافة إلى 54 مدرسة في حلب، مما يُبرز عمق انتشار التعليم الوقفي ودوره الحيوي في النهوض الحضاري خلال الحقبة المملوكية[16].

وفي السياق ذاته، شهدت مصر واليمن في القرن السابع الهجري ازدهارًا ملحوظًا في إنشاء المؤسَّسات الوقفية التعليمية، ففي مصر، أحصى المقريزي ثلاثًا وسبعين مدرسة، فضلًا عن عدد كبير من المساجد والخوانق[17]، أما اليمن، فقد عرفت طفرةً في إنشاء المدارس، خاصة في عهد الدولة الرسولية، حيث تجاوز عددها خمسين مدرسة، مما يعكس حيوية الوقف التعليمي ودوره في تنشيط الحراك العلمي والاجتماعي خلال تلك الحقبة[18].

ثم جاءت الدولة العثمانية لتواصل هذه التقاليد الوقفية، فأنشأت مجمّع السليمانية في إسطنبول خلال الفترة (957 - 964هـ)، جامعًا بين المسجد والمدرسة والمستشفى والمكتبة في منظومة معرفية وخدمية متكاملة، واستمر النهج ذاته مع ظهور مكتبة الأزهر رسميًا سنة 1005هـ، حيث ضمنت الأوقاف لهذه المؤسَّسات استقلالًا ماليًا ومكّنتها من مواصلة رسالتها التعليمية والدينية عبر العصور.

ثانيًا: أثر الوقف في استدامة التعليم ورعاية العلماء

أسهم الوقف في استدامة التعليم وترسيخه من خلال توفير الموارد للعلماء والطلاب، وتهيئة البنية المادية للمدارس والمكتبات، وضمان الرعاية المعيشية

(14) هي كتاتيب وقفية لتعليم أبناء الفقراء مبادئ التعليم وحفظ القرآن، وارتبطت بالمساجد والسبل والمدارس.

(15) الخَانَقَاه: مؤسسة صوفية وقفية تجمع بين الإقامة والعبادة والتعليم والتربية الروحية.

(16) ابن شداد، الأعلاق الخطيرة.

(17) المقريزي، الخطط، 4/1.

(18) السنيدي، المدارس اليمنية، ص55.

والاجتماعية التي مكّنت من التفرغ للعلم والبحث.

أ- رعاية العلماء وتهيئة بيئة الإبداع العلمي

عاش نخبة من كبار العلماء في كنف المدارس الوقفية، ودوّنوا تحت سقوفها أعظم مؤلفاتهم، يقول أبو شامة المقدسي (ت665هـ) عن المدرسة العادلية الكبرى: «وهي المأوى، وبها المثوى، وفيها قدّر الله سبحانه وتعالى جمع هذا الكتاب، فلا أقفر الله ذلك المنزل»[19]، وكان عبد الحليم بن تيمية (ت 682هـ) يقيم في دار الحديث السكرية[20]، كما سكن الحافظ المزي (ت 742هـ) دار الحديث الشقيشقية[21]، ويقول ابن كثير (ت 774هـ) عن المدرسة النجيبية التي أقام فيها: «وبها إقامتنا، جعلها الله دارًا تعقبها دار القرار في الفوز العظيم»[22]، وتُجسّد هذه الشواهد أثر الوقف في تيسير البحث والتأليف في الحضارة الإسلامية.

ب- توفير البنية التحتية المادية للعملية التعليمية

وفّر نظام الوقف، مقوّمات متكاملة للتعليم؛ فأُوقفت الأراضي لبناء المدارس والمنشآت التعليمية، والعقارات لتأمين السكن وقاعات الدراسة، كما خُصّصت مصادر دخل ثابتة؛ كالأراضي الزراعية والدكاكين لتغطية نفقات الطلبة والمدرّسين، وشمل الوقف الكتب والمواد التعليمية، بل حتى الورق والحبر، إلى جانب إنشاء البيمارستانات لعلاج طلاب العلم.

ت- الرعاية المعيشية والاجتماعية للطلاب

امتدّت الرعاية الوقفية إلى الجوانب المعيشية للطلبة، فوفّرت لهم الطعام والشراب واللباس، بل حتى علف دوابّ شيوخهم، وبلغ الاهتمام بالنظافة الشخصية مبلغًا

(19) أبو شامة، الروضتين، 264/2.

(20) ابن كثير، البداية والنهاية، 365/13.

(21) قال العيني في عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (1/ 193): «النجيب نصر الله بن أبى العز مظفر بن أبى طالب عقيل بن حمزة، نجيب الدين ابن شقيشقة الدمشقى المحدّث، أحد العدول بدمشق، سمع الحديث وعنيَ به، ووقف داره بدرب البانياسى على المحدثين». وقال ابن كثير: وقد سكنها شيخنا الحافظ أبو الحجاج المزّى قبل انتقاله إلى دار الحديث الأشرفية بدمشق. وينظر:»الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي 1/ 60.

(22) ابن كثير، البداية والنهاية، 283/13.

ظاهرًا، فأُوقفت الحمّامات الملحقة بالمدارس، وخصّصت لها وظائف رسمية، مثل «الحمّامي» الذي يشرف على تجهيز الحمّام للطلاب، و«المزيّن» الذي يعنى بمظهرهم وحلاقة شعورهم، كما كان الحال في المدرسة المستنصرية ببغداد، مما يعكس شمولية الرعاية الوقفية[23].

وقد أسهم هذا الدور الوقفي في استقلال التعليم وتطويره، وأفضى إلى حركة علمية واسعة وتراكمٍ لرأس المال الفكري عبر قرون طويلة، ويشكّل هذا الإرث أساسًا عمليًا لفكرة الوقف المعرفي المعاصر، بما يفتحه من آفاق لدعم التنمية المستدامة وبناء رأس المال البشري والمعرفي.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي والمؤسَّسي للوقف في قطر

يتناول هذا المطلب الإطار الذي ينظّم الوقف في قطر، من خلال بيان أبرز التشريعات المنظمة له، ثم عرض البنية المؤسَّسية التي تتولى إدارته والإشراف عليه.

الفرع الأول: التشريعات المنظمة للوقف في قطر

يُشكّل القانون القطري رقم (9) لسنة 2021م بشأن الوقف الإطار التشريعي الأحدث لتنظيم شؤون الأوقاف في الدولة، حيث حلَّ محلّ قانون الوقف السابق رقم (8) لسنة 1996م[24]، وقد تضمّن أحكامًا شاملة لإنشاء الوقف وإدارته والإشراف عليه، وتتولى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تنفيذ هذه الأحكام من خلال الإدارة العامة للأوقاف، التي أوكل إليها إحياء سنة الوقف وتأسيسه وتسجيله وإصدار الحجج الوقفية الخاصة به.

كما خوَّلت المادة (56) من القانون وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية صلاحية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه، وبناءً على ذلك صدرت عدة قرارات

(23) القحطاني، إسهام الوقف، ص389-390.

(24) القانون رقم (9) لسنة 2021م بشأن الوقف.

وزارية لتنظيم الوقف، من أبرزها: قرار الوزير رقم (15) لسنة 2022م بشأن تحقيق متطلبات الشفافية في إجراءات الوقف[25]، وقرار رقم (3) لسنة 2023م بشأن تخصيص نسبة سنوية من ريع الوقف لصيانته وإعمار أعيانه[26].

وحدَّد القانون شروط إنشاء الوقف في المادة (7)، فأوجب أن يكون الواقف كامل الأهلية، غير محجور عليه، مالكًا للمال الموقوف، أو له حق شرعي في التصرف فيه، وألَّا يكون المال مرهونًا، أو متعلقًا بدين، كما نصّت المادة (8) على أن يكون المال الموقوف مباح الانتفاع به قانونًا، وأن يُسجَّل الوقف لدى الجهة المختصة، ويُحرَّر بصيغة رسمية تُعرف بـ»الحجة الوقفية»، متضمِّنةً بيانات الواقف والناظر والموقوف عليهم.

وفي مجال استثمار أموال الوقف وإدارتها، أجاز القانون في المادة (6) وقف الأموال المنقولة والعقارات والأسهم والسندات والأصول غير الملموسة، شريطة استغلالها وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، كما خوَّل الناظر، في حال تدني منافع الوقف، اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة إعماره، بما في ذلك إنشاء المباني والمنشآت أو شراء أعيان جديدة تعود بالنفع على الوقف.

أمَّا في جانب الرقابة والإشراف، فقد ألزمت المادة (40) ناظر الوقف بإعداد ميزانية سنوية وتقرير مالي وإداري عن أموال الوقف وأنشطته، وتقديمهما إلى الجهة المختصة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، كما أوجبت فتح حساب خاص لكل وقف لدى مصرف إسلامي معتمد، وتخضع حساباته لمراجعة دورية من مدقق حسابات معتمد تحت إشراف الوزارة، ويُعاقَب كل من يخالف أحكام الوقف، أو يعتدي على أمواله بالعقوبات المنصوص عليها في التشريعات.

وقد عزّز هذا الإطار مكانة الوقف في قطر، ونظّم شؤونه، ورسّخ مبادئ الشفافية والرقابة المالية بما يواكب متطلبات التنمية المستدامة.

(25) قرار وزير الأوقاف رقم (15) لسنة 2022م بشأن تحقيق متطلبات الشفافية للوقف.

(26) قرار وزير الأوقاف رقم (3) لسنة 2023م بشأن تخصيص نسبة من ريع الوقف للصيانة وإعادة الإعمار.

الفرع الثاني: البنية المؤسَّسية والسياسات الإدارية للإدارة العامة للأوقاف

تُعد الإدارة العامة للأوقاف إحدى الوحدات الرئيسة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في قطر، ويشرف عليها مدير عام يتولى تنظيم العمل الوقفي وتطويره، وقد نشأت مع تأسيس الوزارة بالأمر الأميري رقم (1) لسنة 1992م بإعادة تشكيل مجلس الوزراء[27]، ثم صدر القانون رقم (9) لسنة 1993م بتنظيم الوزارة وتحديد اختصاصاتها، فنص على إدارة شؤون الأوقاف والإشراف عليها ورعايتها واستثمار أموالها، وتمثل الإدارة امتدادًا لإدارة الأوقاف بالمحاكم الشرعية المنشأة بالقانون رقم (8) لسنة 1987م[28]، مما جعلها المرجعية المركزية لشؤون الوقف في الدولة. ويضم هيكلها عددًا من الإدارات المتخصصة، من أبرزها: إدارة المصارف الوقفية، وإدارة الاستثمار، وإدارة شؤون الأموال الوقفية، وتتولى إدارة المصارف الوقفية الإشراف على مجموعة من المصارف والمشروعات الوقفية في مجالات المساجد والقرآن الكريم والسنة النبوية والصحة والتعليم والثقافة والأسرة، بما يعزّز أثر الوقف في خدمة المجتمع[29].

وفي إطار التحديث المؤسَّسي، اعتمدت الإدارة أدوات رقمية لتسهيل إجراءات الوقف ورفع الكفاءة والشفافية، من أبرزها الموقع الإلكتروني للإدارة العامة للأوقاف وتطبيق «أوقاف»، اللذان يتيحان عددًا من الخدمات الوقفية إلكترونيًا، بما في ذلك إنشاء الأوقاف وتوثيقها والدفع الإلكتروني[30]، كما أطلقت الإدارة مبادرة «وقفية رقمنة» لتوظيف التطبيقات الذكية والذكاء الاصطناعي في العمل الوقفي، بما في ذلك تطوير البحوث الشرعية والتعليمية وخدمة المجتمع[31]، وإلى جانب ذلك، أطلقت منصة «كشّاف الوقف» الإلكترونية، التي تُعدّ من أكبر قواعد البيانات الوقفية، وتوفر قاعدة بيانات لمخطوطات ومطبوعات ودراسات

(27) أحمد منصور وآخرون، موسوعة التشريعات القطرية، ص714.
(28) المرجع السابق، ص2817.
(29) القرار الأميري رقم (37) لسنة 2022م.
(30) الإدارة العامة للأوقاف، خدمة «أوقف الآن».
(31) قنا، «وزارة الأوقاف تطلق وقفية رقمنة»، 2024م.

ومعلومات تشريعية[32].

أما على الصعيد المالي، فتلتزم إدارة شؤون الأموال الوقفية بالمراجعة الدورية للحسابات، وإعداد التقارير المالية، وتنفيذ المناقصات والمزايدات وفق الضوابط الشرعية والتنظيمية، كما تُدار الأموال الوقفية وفق سياسات استثمارية تراعي شروط الواقفين، وتعمل على استدامة الأصول وتعظيم عوائدها.

وتتكامل هذه الجوانب الإدارية والمالية في توجيه العمل الوقفي نحو مجالات التنمية، ويبرز في ذلك المصرف الوقفي للتنمية العلمية والثقافية، من خلال ما يضطلع به من تمويل الوقفيات العلمية والمنح الدراسية ورعاية المبادرات البحثية والمشاريع المبتكرة، بما يبرز دوره في دعم الاقتصاد المعرفي.

المطلب الثالث: السياسات الوطنية لبناء الاقتصاد المعرفي في قطر

يتناول هذا المطلب السياسات الوطنية المتصلة ببناء الاقتصاد المعرفي في قطر، من خلال ثلاثة محاور: تطوير التعليم والبحث العلمي، وتعزيز الابتكار والشراكات، وتوسيع مصادر التمويل عبر الأوقاف والمؤسَّسات غير الحكومية.

الفرع الأول: مكانة التعليم والبحث العلمي في رؤية قطر الوطنية

اعتمدت رؤية قطر الوطنية 2030 التعليم العالي والبحث العلمي ضمن أدوات بناء اقتصاد قائم على المعرفة، فركّزت السياسات الوطنية على تطوير رأس المال البشري، ورفع جودة التعليم، وتعزيز القدرات البحثية، وتشجيع التعاون الدولي في البحث والتطوير وريادة الأعمال[33].

وتبرز هذه التوجهات في استراتيجية قطاع التعليم والتدريب (2018م-2022م)، التي ركزت على تحسين جودة التعليم العالي، وتعزيز الابتكار، وربط المخرجات التعليمية باحتياجات سوق العمل، وعزّزت الاستراتيجية الوطنية للتعليم

(32) المرجع نفسه.

(33) رؤية قطر الوطنية 2030م، ص7-12.

والتدريب (2024م-2030م) هذا التوجه، مع تخصيص موارد مالية كبيرة لقطاع التعليم، بلغت نحو 18.7 مليار ريال قطري في ميزانية 2024م، بما يعادل 9.3 % من الإنفاق العام[34].

وشهدت قطر توسعًا في مؤسَّسات التعليم العالي ومراكز البحث، إذ تضم أكثر من ثلاثين مؤسَّسة تعليمية، من أبرزها جامعة قطر، وجامعة حمد بن خليفة، وفروع الجامعات العالمية في المدينة التعليمية، كما أُنشئت مراكز بحثية متخصصة، مثل: معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة، ومعهد قطر لبحوث الحوسبة، ومعهد قطر للبحوث الطبية الحيوية، وأسهمت هذه المؤسَّسات في تطوير برامج تعليمية متقدمة وأبحاث تطبيقية في مجالات الطاقة والصحة والبيئة والذكاء الاصطناعي[35].

وفي سياق دعم الابتكار، أُنشئ الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي (QNRF) عام 2006م لتمويل المشاريع البحثية التنافسية، وتشجيع التعاون بين الجامعات والقطاعين العام والخاص، وتوجيه البحوث نحو الأولويات الوطنية وتحويل نتائجها إلى تطبيقات عملية[36]، كما تأسست واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا (QSTP) بوصفها حاضنة لشركات التقنية الناشئة وجسرًا بين البحث العلمي والسوق، ومن أبرز تطبيقاتها مشروع تبريد الملاعب الذي طوّرته جامعة قطر وطُبّق في استادات كأس العالم 2022م[37]، وفي الإطار نفسه، يتولى مجلس قطر للبحث والتطوير والابتكار (QRDI) تنسيق جهود البحث والتطوير والابتكار وربطها بالأولويات الوطنية.

ومع هذا التوسع في التعليم العالي والبحث العلمي، تظل الحاجة قائمة إلى تنويع مصادر التمويل، وزيادة إسهام القطاع الخاص والمجتمع المدني في دعم البحث والابتكار، ومن هنا يبرز الوقف بوصفه أحد الموارد المساندة القادرة على تمويل

(34) استراتيجية قطاع التعليم والتدريب 2018م-2022م. ميزانية دولة قطر 2023م. الجزيرة نت، «ميزانية قطر 2024م».
(35) المدينة التعليمية ومعاهد البحوث، يوليو 2025م.
(36) صندوق قطر الوطني للبحث العلمي، «برامج التمويل»، منصة Fund It.
(37) واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا، مؤسسة قطر، 2025م.

المنح الدراسية والكراسي البحثية والمشاريع العلمية ذات الأولوية الوطنية.

الفرع الثاني: الابتكار والشراكات المجتمعية في بناء الاقتصاد المعرفي

اعتمدت قطر الابتكار ضمن سياساتها الوطنية لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية، وتجلّى ذلك في استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2024م-2030م)، وفي إصدار عدد من التشريعات الداعمة للابتكار والبحث العلمي، من أبرزها القانون رقم (8) لسنة 2025م بشأن دعم الابتكار والبحث العلمي، والقرار الأميري رقم (19) لسنة 2025م بإنشاء المؤسَّسة القطرية لدعم الابتكار والبحث العلمي.

وفي هذا الإطار، حددت الدولة عددًا من الأهداف، منها رفع الإنفاق على البحث والتطوير، وزيادة مساهمة القطاع الخاص إلى نحو 60 % بحلول عام 2030م، والسعي إلى إدراج قطر ضمن أفضل ثلاثين دولة في مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)[38].

ولتفعيل هذه الأهداف وربط البحث العلمي بالتطبيق العملي، أُطلقت مبادرات لتعزيز التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص، من أبرزها برنامج «شراكات نقل المعرفة» (KTP) الذي أطلقه مجلس قطر للبحث والتطوير والابتكار عام 2025م لدعم التعاون بين المؤسَّسات الأكاديمية والشركات؛ لتطوير حلول تستجيب للأولويات الوطنية[39]، وقد أسهمت هذه المبادرات في تشجيع الاستثمار في البحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، وربط مخرجات البحث باحتياجات سوق العمل[40].

وامتد هذا التوجه إلى العمل الوقفي؛ إذ وظفت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية التقنيات الرقمية في مبادرات وأدوات إلكترونية، من أبرزها «كشّاف الوقف»

(38) استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024-2030، ص20.

(39) قنا، «اتفاقية تعاون لتبادل الخبرات والمعرفة في قطاع المال والاقتصاد»، 2025م.

(40) استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024-2030. Startup Qatar، «برنامج استثمار الشركات الناشئة».

و«وقفية رقمنة»، إلى جانب تطبيق «أوقاف» ومنصة «أوقف الآن». وأسهمت هذه المبادرات في تطوير الخدمات الوقفية وتوسيع المشاركة المجتمعية، بما يدعم حضور الوقف في الاقتصاد المعرفي[41].

الفرع الثالث: التحديات التمويلية ودور الوقف في معالجتها

رغم الإنجازات المتحقّقة في مجال بناء الاقتصاد المعرفي، ما تزال مسألة التمويل من أبرز التحديات التي تواجه التعليم العالي والبحث العلمي، نتيجة الاعتماد الكبير على التمويل الحكومي، ومحدودية الموارد المستقلة، وضعف إسهام القطاع الخاص في دعم البحث والتطوير، وقد دفع ذلك الدولة إلى البحث عن مصادر تمويل بديلة وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الوقفية، في إطار استراتيجية البحث والتطوير والابتكار (2030م).

وفي جانب التمويل الوقفي، فعّلت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الاستثمارات الوقفية لخدمة التعليم والبحث العلمي، وأطلقت برامج مدارس السلم الوقفية، ودعم طلاب منح المعهد الديني، والمنح الجامعية بجامعة قطر وعدد من جامعات المدينة التعليمية، بالإضافة إلى إطلاق برامج للمنح الدراسية في الدراسات العليا بالتعاون مع جامعة حمد بن خليفة[42]، كما خصصت إدارة شؤون الزكاة مساعدات دراسية تجاوزت 44.8 مليون ريال قطري خلال عام 2024م لدعم المراحل التعليمية المختلفة[43]، وإلى جانب ذلك، أسهمت مؤسَّسات المجتمع المدني، مثل قطر الخيرية، في توفير منح دراسية ومساعدات مالية[44].

أما القطاع الخاص، فقد برز دوره في دعم البحث العلمي من خلال تمويل البرامج البحثية، ورعاية الكراسي العلمية، ومنح الابتعاث، ومن أبرز الأمثلة

(41) قنا، «وزارة الأوقاف تطلق وقفية رقمنة»، 2024م. قنا، «وزارة الأوقاف تدشّن موقع كشاف الوقف الإلكتروني»، 2025م. وزارة الأوقاف، تطبيق أوقاف ومنصة «أوقف الآن».

(42) وزارة الأوقاف، «منح وقفية للدراسات العليا»، 2023م.

(43) وزارة الأوقاف، «إدارة شؤون الزكاة تدعم التعليم في قطر»، 2025م.

(44) التقرير السنوي لقطر الخيرية 2023م، ص41-42.

على ذلك: شراكة شركة قافكو مع جامعة قطر ضمن «منحة قافكو للبحث والتطوير» (QRDG)، التي أُطلقت عام 2020م، لدعم الباحثين في مجالات تحسين العمليات، والدراسات البيئية، والتكيّف مع التغير المناخي وإدارة صحة التربة، كما أسهمت شركات الطاقة والصناعة في دعم مراكز الأبحاث بواحة قطر للعلوم والتكنولوجيا (QSTP)، بما يعزّز الربط بين البحث الأكاديمي والتطبيق الصناعي.[45].

ويكشف هذا التنوع في مصادر التمويل، من وقف وزكاة وصدقات ومساهمات قطاع خاص، عن إمكانات مهمة لدعم التعليم والبحث العلمي في قطر، وفي هذا الإطار، يبرز الوقف بوصفه رافدًا قابلًا للتوسع في تمويل المنح الدراسية والكراسي البحثية والمشاريع العلمية، بما يعزّز دوره في بناء الاقتصاد المعرفي.

المبحث الثاني: دور الإدارة العامة للأوقاف بدولة قطر في تفعيل الدور المعرفي للوقف

يعرض هذا المبحث دور الإدارة العامة للأوقاف في دعم التعليم والمعرفة، من خلال ثلاثة محاور: البرامج والمبادرات الوقفية في هذا المجال، وأثر التمويل الوقفي في بناء القدرات العلمية والمهنية، والآليات الحديثة التي اعتمدتها الإدارة لتطوير أدوات الوقف المعرفي.

المطلب الأول: برامج ومبادرات الإدارة العامة للأوقاف لدعم التعليم والمعرفة

وجّهت الإدارة العامة للأوقاف في قطر جزءًا من مواردها الوقفية إلى برامج تعليمية ومعرفية متنوعة، شملت التعليم النظامي، والبحث العلمي، والمنح الدراسية، والتدريب والتأهيل، ونشر المعرفة، ورعاية المواهب، ودعم الفئات المستحقة وذوي الإعاقة، كما امتدت هذه البرامج إلى المسابقات القرآنية والثقافية،

(45) جامعة قطر، «منحة قافكو للبحث والتطوير»، 2022م.

والمبادرات الموجهة إلى المرأة والشباب والنزلاء والفئات الأولى بالرعاية.

ويتناول هذا المطلب أبرز هذه البرامج والمبادرات، ويبيّن إسهامها في توسيع فرص التعلم، ودعم البحث العلمي، وتنمية المهارات والمعرفة لدى مختلف فئات المجتمع.

الفرع الأول: المبادرات الوقفية لدعم التعليم النظامي والبحث العلمي

يركّز هذا الفرع على المبادرات المتصلة بالتعليم النظامي والبحث العلمي، وتشمل تمويل المدارس والمنح الدراسية، ومساندة الجامعات والمراكز الأكاديمية، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: برامج دعم التعليم الأساسي والعام

برز المصرف الوقفي للتنمية العلمية والثقافية في دعم برامج التعليم الأساسي والعام، ولا سيما البرامج الموجهة إلى الفئات غير القادرة على الالتحاق بالتعليم النظامي، بوصفه أحد المصارف الوقفية المعنية بتمويل التعليم والمعرفة.

ومن أبرز هذه المبادرات مشروع مدارس السَّلَم، الذي أُطلق بالشراكة مع مؤسَّسة التعليم فوق الجميع لتوفير فرص التعليم للأطفال غير الملتحقين بالتعليم النظامي بسبب ظروفهم الاقتصادية، وقد توسّع المشروع تدريجيًا ليشمل ست مدارس، تستوعب فئات ومراحل تعليمية متنوعة، وتقدّم نماذج تعليمية مختلفة، بما يوسّع فرص الوصول إلى التعليم أمام الفئات المستهدفة[46].

وقد خُصص لمدرسة السَّلَم الأولى، المعروفة سابقًا بمدرسة إحسان الأولى الوقفية، أكثر من أربعة ملايين ريال قطري لتجهيز مرافقها، بطاقة استيعابية بلغت 354 طالبًا وطالبة، بالإضافة إلى المنح الدراسية لطلابها، والتي اعتمدت منهج كامبردج باللغة الإنجليزية، إلى جانب تدريس اللغة العربية والمناهج الشرعية

(46) الجزيرة نت، «مبادرة مدارس السَّلَم»، 2025م.

وتاريخ قطر والمقررات المعتمدة من وزارة التعليم[47].

كما موّلت الإدارة العامة للأوقاف ولا تزال منحًا دراسية لطلاب المعهد الديني للبنين؛ دعمًا لتأهيلهم الشرعي والعلمي، وواصلت في عام 2025م دعم الطلاب ذوي الإعاقة في مدرسة التمكّن الشاملة، من خلال منح تعليمية موّلها المصرف الوقفي للتنمية العلمية والثقافية والمصرف الوقفي للرعاية الصحية[48].

وامتد دعم الإدارة إلى عدد من المبادرات التربوية في المدارس النظامية، من أبرزها مسابقة «عقيدتي هويتي»[49]، ومسابقة «المحدث الصغير»، ومسابقة «وألحقني بالصالحين»، ومسابقة حفظ «الزهراوين»، وتسهم هذه المسابقات في تشجيع الطلبة على حفظ القرآن الكريم والحديث النبوي، وتنمية معارفهم الشرعية، وترسيخ القيم الأخلاقية لديهم.

وفي مجال تعليم اللغة العربية، دشنت الإدارة عام 2023م «وقفية البيان» لدعم تعليم لغة القرآن ونشرها، انسجامًا مع قانون حماية اللغة العربية في قطر لعام 2019م. وشملت أنشطتها تنظيم دورات متخصِّصة، ودعم تعليم العربية للناطقين بغيرها، وطباعة الكتب، وتطوير منصات تعليمية إلكترونية، مثل منصة «تكلّم» لتعليم العربية عبر الوسائط الرقمية[50].

وتبرز هذه المبادرات أثر الوقف في توسيع فرص التعليم، ورعاية الفئات المستحقة، وتعزيز الهوية الدينية والثقافية واللغوية، بما يدعم تنمية رأس المال البشري والاقتصاد المعرفي.

ثانيًا: مبادرات دعم التعليم العالي والبحث العلمي

برزت في السنوات الأخيرة مبادرات وقفية لدعم التعليم العالي في قطر، من

(47) قنا، «برامج وزارة الأوقاف وفعالياتها خلال رمضان»، 2019م.

(48) الإدارة العامة للأوقاف، «دعم التعليم لذوي الإعاقة»، 2024م.

(49) وزارة الأوقاف، «مسابقة عقيدتي هويتي»، 2025م.

(50) الإدارة العامة للأوقاف، «وقفية البيان لتعليم لغة القرآن»، 12 فبراير 2023م. قانون رقم (7) لسنة 2019م بشأن حماية اللغة العربية. وزارة الأوقاف، «تدشين موقع تكلّم الإلكتروني»، 16 نوفمبر 2021م.

أبرزها برنامج قطر للمنح الدراسية، الذي أُطلق عام 2018م بتمويل من الإدارة العامة للأوقاف، ويُدار عبر برنامج الفاخورة التابع لمؤسسة التعليم فوق الجميع، ويقوم البرنامج على تقديم منح جامعية قائمة على احتياجات الطلاب، لتمكين المواطنين والمقيمين من متابعة دراستهم في الجامعات القطرية، وقد شهد توسعًا ملحوظًا في أعداد المستفيدين خلال السنوات الأخيرة[51].

ويشمل البرنامج شراكات مع عدد من الجامعات داخل قطر، منها جامعة قطر، وجامعة الدوحة للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة لوسيل، وجامعات المدينة التعليمية، بما يتيح للمستفيدين الالتحاق بتخصصات متنوعة تلبي احتياجات سوق العمل الوطني، وتسهم في تعزيز رأس المال البشري[52].

كما امتد أثر الدعم الوقفي إلى تمويل مشروعات تعليمية خارجية عبر مؤسسة التعليم فوق الجميع، بما يعكس إسهام الوقف في دعم التعليم داخل قطر وخارجها.

ولم يقتصر الدعم الوقفي على مرحلة البكالوريوس، بل شمل الدراسات العليا والبحث العلمي؛ إذ خصّصت الإدارة العامة للأوقاف، بالشراكة مع كلية الدراسات الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة، 43 منحة دراسية للطلاب القطريين والمقيمين في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، وشملت هذه المنح تخصصات متنوعة، منها الفقه والمجتمع، والتمويل الإسلامي، والعلاقات الدولية، والأخلاق التطبيقية، وعلم النفس الإسلامي، وتندرج هذه المبادرة ضمن دعم بناء القدرات البحثية، وتمكين الباحثين من مواصلة دراساتهم العليا بتمويل وقفي[53].

وفي مجال التعليم الشرعي المتخصص، أسهمت الأوقاف في دعم برنامج الدبلوم المشارك في الدعوة والعلوم الإسلامية بكلية المجتمع، بما يوفر مسارًا أكاديميًا ومهنيًا لتأهيل الدعاة والعاملين في الحقل الديني، ويربط التأهيل العلمي

(51) الوطن القطرية، «برنامج منحة قطر الدراسية»، 2025م.
(52) برنامج الفاخورة، «منحة قطر الدراسية للمقيمين في قطر».
(53) قنا، «منح وقفية للدراسات العليا»، 2023م.

باحتياجات العمل المجتمعي والدعوي.

كما امتد الإسهام الوقفي إلى دعم الأنشطة العلمية والبحثية المتخصصة، ومن ذلك رعاية مؤتمر الدوحة للمال الإسلامي، الذي ينظمه بيت المشورة للاستشارات المالية، ويُسهم المؤتمر في مناقشة قضايا الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وإنتاج بحوث متخصصة مرتبطة بالصناعة المالية الإسلامية، إضافة إلى جائزة مؤتمر الدوحة للمال الإسلامي بما يعزّز صلة الوقف بدعم البحث العلمي والمعرفة المتخصصة.

وتعكس هذه المبادرات توجهًا واضحا نحو دعم التعليم العالي والبحث العلمي، بما يسهم في تنمية رأس المال البشري وتعزيز الاقتصاد المعرفي.

الفرع الثاني: برامج التدريب والنشاط النسائي ونشر المعرفة الشرعية

يتناول هذا الفرع ثلاث مسارات رئيسة في العمل الوقفي المعرفي: التدريب المهني والتقني، والنشاط النسائي التعليمي، وخدمة القرآن الكريم ونشر المعرفة الشرعية، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: التدريب المهني والتقني

تُعد برامج التدريب المهني والتقني أحد مجالات الدعم الوقفي الموجهة إلى العاملين في المجالات الدينية والمعرفية، وقد خصصت الإدارة العامة للأوقاف جزءًا من أموال المصرف الوقفي لخدمة المساجد لتأهيل الكوادر الدينية الشابة.

ومن أبرز هذه المبادرات برنامج «مسارات ومنارات» لتطوير مهارات الأئمة والمؤذنين، وقد بلغ عدد المستفيدين منه خلال عام 2024م نحو 2,537 مشاركًا، من خلال أكثر من مائة فعالية، شملت دورات شرعية ومهارية وإدارية، وملتقيات تخصصية، وندوات علمية، بإجمالي 650 ساعة تدريبية، وقد أسهم البرنامج في رفع كفاءة المشاركين وتحسين جودة الخدمات الدينية المقدمة للمجتمع[54].

(54) قنا، «برنامج مسارات ومنارات»، 2025م.

ولم يقتصر الإسهام الوقفي على العاملين في المؤسَّسات الدينية، بل امتد إلى فئات مجتمعية أخرى؛ إذ دعمت الإدارة العامة للأوقاف برامج تعليم النزلاء في المؤسَّسات الإصلاحية، وبلغ عدد المستفيدين منها خلال عام 2025م ثمانية وسبعين مستفيدًا، وتسهم هذه البرامج في إتاحة فرص التعليم والتأهيل للنزلاء، بما يعزز قدرتهم على الاندماج الإيجابي في المجتمع بعد الإفراج عنهم[55]، وتُظهر هذه المبادرات اتساع الدعم الوقفي للتعليم والتأهيل، ليشمل التدريب الديني والتأهيل المجتمعي.

ثانيًا: النشاط النسائي

شمل الدعم الوقفي عددًا من البرامج التعليمية والمعرفية الموجهة للفتيات والنساء، بما يجمع بين التعليم النظامي، وحفظ القرآن الكريم، والتأهيل الأسري والثقافي، وعلى صعيد التعليم النظامي، برز إنشاء مدرسة السَّلَم الوقفية الثالثة، إذ خُصِّصت لتعليم الفتيات في المرحلتين الإعدادية والثانوية، بطاقة استيعابية تقارب 300 طالبة، وبتمويل وقفي تشغيلي بلغ نحو 6.6 مليون ريال قطري.[56]

وفي المجال المعرفي والثقافي، أطلقت إدارة الدعوة والإرشاد الديني، ممثلة في قسم النشاط النسائي، برنامج «سرد وتمكين» الرمضاني عام 2025م، الذي استهدف الحافظات عبر برامج للسرد القرآني في أربعة مساجد رئيسة، بمشاركة نحو 200 امرأة[57]، كما أطلقت برنامج «سكن» في نسخته الثالثة عام 2025م، الموجَّه للمقبلات على الزواج والمتزوجات وأمهاتهن، لتنمية المهارات الأسرية والاجتماعية[58].

وشملت الحملات الدعوية مبادرات أخرى، منها برنامج «جذور.. أصالة وامتداد» عام 2025م، الذي تضمّن معرضًا ولوحات جدارية تفاعلية لترسيخ الهوية

(55) الإدارة العامة للأوقاف، «حصاد 2025 بالأوقاف يعكس تحولًا نوعيًا في الأداء»، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 14 أبريل 2026م.
(56) الإدارة العامة للأوقاف، «مدرسة السَّلَم الوقفية الثالثة»، 2021م.
(57) قنا، «برنامج سرد وتمكين»، 2025م.
(58) وزارة الأوقاف، «برنامج سكن»، 2025م.

والانتماء[59]، كما نُفِّذ البرنامج الصيفي «باسقات حكاية» عام 2025م، الموجَّه لفتيات الصفوف من الخامس إلى العاشر، من خلال أنشطة تربوية جمعت بين حلقات القرآن والورش الفنية والمحاضرات[60]، وتبرز هذه البرامج تنوع الدعم الوقفي الموجّه للفتيات والنساء في مجالات القرآن الكريم، والتأهيل الأسري، والأنشطة الثقافية، والتربوية.

ثالثًا: البرامج الوقفية في خدمة القرآن الكريم ونشر المعرفة الشرعية

تُعد خدمة القرآن الكريم ونشر المعرفة الشرعية من المجالات الرئيسة في العمل الوقفي بدولة قطر، وقد تولّى المصرف الوقفي لخدمة القرآن والسنة تمويل مبادرات وبرامج تُعنى بتعليم القرآن الكريم وعلومه، ونشر السنة النبوية، وتيسير المعرفة الشرعية لمختلف فئات المجتمع.

وتشمل الجهود الوقفية إصدار المصحف الشريف بمختلف الأحجام والتراجم، وطباعة كتب في العقيدة والتفسير والحديث والسيرة والفقه واللغة العربية، إلى جانب مؤلفات تعليمية وثقافية متخصصة، وتُوزّع هذه الإصدارات على المساجد والمراكز الدينية والجامعات والمكتبات داخل قطر وخارجها، عبر شراكات محلية ودولية[61].

كما امتد الدعم الوقفي إلى رعاية عدد من المسابقات والجوائز القرآنية والثقافية التي تُعنى بحفظ القرآن الكريم وتجويده، والعناية بالسيرة النبوية والثقافة الإسلامية، ومن أبرزها جائزة كتارا لتلاوة القرآن الكريم، وجائزة كتارا لشاعر الرسول، ومسابقة تيجان النور العالمية لتلاوة القرآن الكريم، ومسابقة الفائزون العالمية، وتأتي هذه المسابقات ضمن البرامج الوقفية الداعمة لحفظ القرآن الكريم والعناية بالسيرة النبوية والثقافة الإسلامية.

(59) وزارة الأوقاف، «جذور.. أصالة وامتداد»، 2025م.
(60) وزارة الأوقاف، «برنامج حكاية»، 2025م.
(61) الوطن القطرية، «إصدارات الأوقاف وأنشطتها الدعوية»، 2023م.

وفي المجال نفسه، أسست الإدارة العامة للأوقاف مركز الدراسات الوقفية لإصدار كتب فقهية وعلمية متخصصة، وقد بلغت إصداراته نحو عشرة كتب من أبرزها: «توثيق الديون على المذاهب الأربعة» للشيخ تقي العثماني، و«أحكام الأوقاف» للدكتور مصطفى الزرقا، و«أحكام الوقف» للدكتور محمد عبيد الكبيسي، إضافة إلى مجلة الوقف المحكمة، وتُوزّع هذه الإصدارات مجانًا على العلماء وطلبة العلم داخل قطر وخارجها، وتنشر إلكترونياً من خلال موقع المجلة وكشاف الوقف دعمًا للبحث الفقهي وتيسيرًا للوصول إلى المعرفة الشرعية[62].

كما أطلقت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مشروع إحياء التراث الإسلامي لتحقيق الكتب التراثية النادرة ونشرها، وقد بلغ إنتاج المشروع خلال عام واحد نحو 45 ألف نسخة، وجرى توزيعها داخل قطر وخارجها[63].

وتتواصل جهود الوزارة في إصدار سلسلة «كتاب الأمة»، التي بلغت 215 إصدارًا حتى يوليو 2026م، وتتناول قضايا الفكر والثقافة الإسلامية والمجتمع المعاصر، وتُوزَّع مجانًا داخل قطر وخارجها، كما تدعم الوزارة مراكز التعريف بالإسلام بتوفير الكتيبات الدعوية، وترجمات معاني القرآن الكريم، وتنظيم برامج تعليمية للمهتدين الجدد، فضلًا عن إتاحة خدمة إلكترونية لطلب الكتب الإسلامية مجانًا عبر موقعها الرسمي[64].

كما تقوم الوزارة بهذه الجهود عبر مؤسَّساتها ومراكزها المتخصصة، والتي تديرها وتشرف عليها كمكتبة الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني الوقفية، ومركز الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود الثقافي الإسلامي، والشبكة الإسلامية.

وتُظهر هذه المبادرات تنوع مجالات الدعم الوقفي في خدمة القرآن الكريم ونشر المعرفة الشرعية، من طباعة المصحف الشريف، وإصدار الكتب الشرعية، وإحياء التراث الإسلامي، إلى توفير المواد التعليمية والدعوية داخل قطر وخارجها.

(62) مركز الدراسات الوقفية، «توثيق الديون» و«أحكام الأوقاف»، 2025م.
(63) الشرق القطرية، «إنجازات وزارة الأوقاف في 2021»، 2021م.
(64) وزارة الأوقاف، «طلب الكتب الإسلامية»، 2024م.

المطلب الثاني: أثر التمويل الوقفي في تنمية رأس المال البشري

يسهم التمويل الوقفي في تنمية رأس المال البشري عبر دعم التعليم، وتمويل برامج تدريبية تلبي احتياجات سوق العمل، بما يرفع كفاءة الأفراد ويزيد فاعليتهم في المجتمع.

الفرع الأول: دعم الاستدامة وتحقيق العدالة التعليمية

يبيّن هذا الفرع دور المبادرات الوقفية القطرية في استمرار التعليم وتوسيع دائرة المستفيدين منه، وما يترتب على ذلك من آثار تنموية.

أولًا: استدامة المبادرات الوقفية التعليمية

وفّر التمويل الوقفي للمبادرات التعليمية موردًا متجددًا أتاح استمرارها وزيادة أعداد المستفيدين منها[65]، ومن أبرزها برنامج قطر للمنح الدراسية، الذي أُطلق عام 2018م بتمويل من الإدارة العامة للأوقاف، ووفّر (500) منحة حتى عام 2026م، محققاً المستهدف.

ولم يقتصر التمويل على المنح الدراسية، بل شمل الكراسي العلمية المتخصصة، ودعم تعليم ذوي الإعاقة، والمشاريع البحثية متعددة التخصصات[66]، كما مكّنت المنح وما يصاحبها من دعم معيشي وأكاديمي طلاب الفئات الأقل حظًا من الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي[67]، وأسهمت الشراكات بين الأوقاف والجامعات في دعم البحث العلمي وبرامج التأهيل الأكاديمي، الأمر الذي انعكس إيجابًا على جودة الأداء الأكاديمي والحضور العلمي لبعض المؤسسات التعليمية[68].

وفي مجال التعليم غير النظامي، أتاحت مدارس السَّلَم الوقفية للأطفال غير

(65) وزارة الأوقاف، «تعزيز العوائد الوقفية»، 2024م.

(66) Gulf Times، "Awqaf to grant scholarships" 2024.

(67) Qatar Tribune "QFBA, Education Above All" 2023. Qatar Tribune "Qatar Scholarship Programme graduates" 2025.

(68) QS World University Rankings 2024 Qatar University.

الملتحقين بالتعليم النظامي فرصًا لمواصلة تعليمهم، من خلال مناهج وبرامج تراعي أوضاعهم واحتياجاتهم، إلى جانب خدمات تربوية ومادية مساندة[69]، كما شملت المبادرات الوقفية تعليم النزلاء في المؤسَّسات الإصلاحية، من خلال توفير فرص للتعليم والتأهيل المعرفي، وتكشف هذه المبادرات عن تنوع الفئات المستفيدة واتساع مجالات التعليم المموّل وقفيًا.

ثانيًا: تحقيق العدالة التعليمية وتكافؤ الفرص

وسّعت المبادرات الوقفية نطاق الانتفاع بالتعليم ليشمل الفئات التي تواجه صعوبة في الالتحاق به، أو الاستمرار فيه، ومن بينها الأطفال غير الملتحقين بالتعليم النظامي، والطلاب ذوو الإعاقة، وذوو الدخل المحدود، ونزلاء المؤسَّسات الإصلاحية والعقابية، وقدمت لهذه الفئات، بحسب احتياجاتها، مسارات تعليمية ومنحًا وبرامج للمساندة والتأهيل أسهمت في الحد من التفاوت في فرص التعليم[70].

ويتجلى اتساع مفهوم العدالة التعليمية في التجربة الوقفية القطرية في عدم اقتصاره على إتاحة الالتحاق بالمؤسَّسات التعليمية، بل امتد إلى إيجاد بدائل تعليمية وتقديم الدعم اللازم للاستمرار في الدراسة والتأهيل المعرفي، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم الجيد والشامل.

الفرع الثاني: التأهيل الملائم لاحتياجات سوق العمل

تُسهم البرامج المهنية والتقنية المموّلة وقفيًا في تنمية المهارات التطبيقية وإعداد الكفاءات بما يلائم احتياجات سوق العمل، إلى جانب ما يقدمه التعليم الأكاديمي من معارف نظرية، وفي هذا الإطار، خُصّص جزء من عوائد المصرف الوقفي لخدمة المساجد لتمويل برامج تدريبية، من أبرزها برنامج «مسارات ومنارات»

(69) الجزيرة نت، «مبادرة مدارس السَّلَم..»، 2025م

(70) الجزيرة نت، «مبادرة مدارس السَّلَم»، 2025م.

لتأهيل الأئمة والمؤذنين، وتنمية معارفهم ومهاراتهم المرتبطة بمهامهم[71].

كما شمل التمويل الوقفي برامج أكاديمية ذات طابع مهني وتطبيقي، ومنها الدبلوم المشارك في الدعوة والعلوم الإسلامية بكلية المجتمع، الذي يجمع بين التأصيل العلمي والتدريب المهاري، ويؤهل الدارسين للعمل في مجالات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني، ويكشف دعم هذا البرنامج عن اتساع دور الوقف ليشمل التأهيل المهني المتخصص.

الفرع الثالث: تنمية رأس المال الاجتماعي والمعرفي

يمتد أثر الوقف في قطر إلى تنمية معارف الأفراد وقدراتهم، وصون الهوية الثقافية، وترسيخ قيم التكافل والمسؤولية المشتركة. ويتضح ذلك في البرامج الموجهة إلى المرأة، ومشروعات نشر المعرفة الدينية واللغوية وخدمة التراث، والمبادرات التي تصل بين الواقفين والمؤسَّسات والفئات المستفيدة.

أولًا: تنمية معارف المرأة وقدراتها

وجّهت المبادرات الوقفية إلى النساء والفتيات برامج تعليمية ومعرفية ودعوية تنوّعت بين الدورات التدريبية، والملتقيات، والمسابقات، والبرامج الثقافية، ومن أبرزها مبادرات «سرد وتمكين»، و«سكن»، و«جذور»، إلى جانب البرامج الموجهة إلى المراكز النسائية، بما أتاح للمستفيدات تنمية معارفهن الدينية والثقافية، واكتساب مهارات عملية، وتوسيع مشاركتهن في الأنشطة المجتمعية، وتدل هذه المبادرات على توجّه الوقف نحو الاستثمار في قدرات المرأة، لا الاقتصار على تقديم الدعم المباشر لها.

ثانيًا: نشر المعرفة الدينية واللغوية والثقافية

دعمت الأوقاف القطرية نشر المعرفة الدينية واللغوية والثقافية من خلال طباعة

(71) وزارة الأوقاف، «برنامج مسارات ومنارات»، 2025م.

المصاحف والكتب الشرعية واللغوية، وفي مقدمتها مصحف قطر[72]، وتحقيق بعض كتب التراث الإسلامي وإعادة نشرها[73]، إلى جانب إصدار مؤلفات متخصصة وتوزيعها على المساجد والمدارس وطلاب العلم والمراكز الإسلامية داخل قطر وخارجها، كما أتاحت بعض هذه الإصدارات لذوي الإعاقة، ومن أبرز هذه المبادرات وقفية البيان وسلسلة «كتاب الأمة»[74].

وامتد هذا الدور إلى رعاية الأنشطة القرآنية والثقافية المرتبطة بالقرآن الكريم والسيرة النبوية، والمشاركة في فعاليات دولية، منها المسابقة الدولية للقرآن الكريم في مدينة قازان بروسيا الاتحادية، وأسهمت هذه الأنشطة في نشر الثقافة القرآنية، وتوسيع مشاركة فئات مجتمعية متعددة في البرامج الدينية والثقافية.

وعلى المستوى المحلي، زوّدت الأوقاف المساجد والمدارس بالمصاحف والكتب، كما دعمت تطوير النسخ الرقمية والخدمات الإلكترونية المرتبطة بالمصاحف والكتب، بما يسّر الوصول إليها وزاد من دائرة الانتفاع بها[75].

كما يؤدي مركز الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود الثقافي الإسلامي (الفنار) دورًا مهمًا في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها من خلال الدورات والبرامج التي يتم تنفيذها للمهتدين الجدد وعموم الجمهور.

ثالثًا: بناء الثقة والتكافل المجتمعي

لا يقتصر أثر الوقف على تمويل التعليم ونشر المعرفة، بل يمتد إلى بناء الثقة بين الواقفين والمؤسَّسات والمستفيدين، من خلال توجيه الموارد إلى احتياجات اجتماعية وتعليمية ملموسة، ويسهم انتظام هذا العطاء في ترسيخ قيم التكافل والمسؤولية المشتركة، وتحويل الوقف من أداة تمويل إلى رابطة اجتماعية تصل بين فئات المجتمع ومؤسَّساته، بما يدعم تماسكه وقدرته على التعاون في مواجهة

(72) الجزيرة نت، «مصحف قطر»، 2022م.
(73) الشرق القطرية، «نفائس التراث الإسلامي»، 2018م.
(74) قنا، «كتاب الأمة»، 2024م. الإدارة العامة للأوقاف، «وقفية البيان»، 2023م.
(75) وزارة الأوقاف، «خدمة توزيع الكتب من قاعة تراث»، 2018م.

احتياجاته المتجددة.

المطلب الثالث: آفاق تطوير الدور الوقفي في دعم التعليم والمعرفة

أظهرت التجربة الوقفية في قطر إسهامًا متنوعًا في دعم التعليم والمعرفة، مستفيدةً من الإطار التشريعي والتنظيمي، والتطور المؤسَّسي والرقمي في إدارة الأوقاف، ومع التحولات التي يشهدها التعليم والبحث العلمي، تتاح مجالات جديدة لتطوير هذا الإسهام وتوسيع نطاقه، بما يتوافق مع رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية قطر للبحث والتطوير والابتكار.

أولًا: استدامة تمويل المبادرات التعليمية والمعرفية

يمثل التمويل المستدام شرطًا مهمًا لاستمرار البرامج التعليمية والمعرفية الوقفية وتطويرها، وقد أتاح الإطار التشريعي في قطر مساحة أوسع لاستثمار الأموال الوقفية؛ إذ أجاز قانون الوقف رقم (9) لسنة 2021م وقف الأموال المنقولة والأوراق المالية والأدوات الاستثمارية بل امتاز كذلك بتشريع وقف الأصول غير الملموسة، كما نظّم القرار الأميري رقم (10) لسنة 2008م إدارة صندوق الأوقاف واستثمار أمواله وقواعد الصرف منه.

وتوفر هذه النصوص أساسًا قانونيًا يمكن البناء عليه في تنويع الموارد الوقفية وربطها بحاجات التعليم والبحث العلمي[76]. وبذلك يمكن للإدارة العامة للأوقاف الاستفادة من جميع الصيغ الشرعية التقليدية والمعاصرة في تمويل البرامج التعليمية والمعرفية.

ثانيًا: الشراكات العلمية ودعم البحث والابتكار

أقامت الإدارة العامة للأوقاف شراكات مع عدد من الجامعات والمؤسَّسات التعليمية والثقافية، من بينها مؤسَّسة التعليم فوق الجميع، إلى جانب جهات

(76) إشراقة - جامعة نزوى، «الوقف التعليمي»، 2022م.

أكاديمية ومجتمعية أخرى، وقد أتاحت هذه الشراكات تنفيذ برامج تعليمية وبحثية مشتركة، والاستفادة من خبرات المؤسَّسات المتخصصة في مجالات التعليم والبحث والابتكار.

ويمكن توسيع هذا التعاون ليشمل القطاع الخاص ومؤسَّسات المجتمع المدني، بما يتيح تنويع مصادر التمويل، وتبادل الخبرات، وتطوير مبادرات وقفية مرتبطة باحتياجات التعليم والبحث العلمي، فضلًا عن تحسين إدارة المشروعات الوقفية وتوسيع نطاق المستفيدين منها[77].

كما تمول الإدارة العامة للأوقاف جائزة مؤتمر الدوحة للمال الإسلامي، وهي مبادرة عالمية رائدة تهدف إلى تكريم الإنجازات الاستثنائية في قطاع الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وتسعى إلى تسليط الضوء على الانجازات التي تسهم في تطوير الاقتصاد الإسلامي، وتعزيز الابتكار والبحث العلمي، وبناء مستقبل مالي أكثر استدامة وأخلاقية[78].

ثالثًا: الإفادة من التحول الرقمي

أتاحت الخدمات الإلكترونية التي طورتها المؤسَّسات الوقفية في قطر أساسًا في دعم التعليم ونشر المعرفة وإدارة البرامج الوقفية، ويمكن توسيع هذا المسار من خلال تطوير المنصات التعليمية واللغوية والقرآنية، وإتاحة هذه المنصات لعدد أكبر من المستفيدين داخل قطر وخارجها، إلى جانب استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في إدارة المعرفة الوقفية وقياس نتائج البرامج التعليمية والمعرفية.

رابعًا: قياس نتائج البرامج الوقفية

يقتضي تنوع البرامج الوقفية وضع مؤشرات واضحة لقياس نتائجها التعليمية

(77) World Bank, Waqf Solutions, 2022.

(78) جائزة مؤتمر الدوحة للمال الإسلامي، 2026.

والمعرفية والاجتماعية، وتساعد هذه المؤشرات على تقويم البرامج، وتحديد مدى استفادة الفئات المستهدفة، ومقارنة النتائج بالموارد المخصصة، بما يدعم اتخاذ القرار وتوجيه التمويل إلى البرامج التي تحقق أهدافها بدرجة أفضل.

خامسًا: توسيع نطاق النشر والوصول إلى المعرفة

شملت المبادرات الوقفية نشر المصاحف والكتب الشرعية والثقافية، ورعاية المسابقات القرآنية والثقافية، والتعاون مع مؤسَّسات داخل قطر وخارجها، ويمكن توسيع نطاق هذه الجهود من خلال تطوير قنوات النشر الرقمي، والتعاون مع المؤسَّسات التعليمية والثقافية، وإتاحة المواد المعرفية لفئات ومجتمعات يصعب وصولها إليها.

سادسًا: برنامج سنوي للمستفيدين من المنح الوقفية

يمكن تنظيم برنامج سنوي للمستفيدين من المنح الوقفية، يعرّفهم بمفهوم الوقف ووظائفه التعليمية والاجتماعية، ورسالة المؤسَّسات القائمة عليه، ومجالات إسهام وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في خدمة التعليم والمعرفة، كما يتناول البرنامج القيم الأخلاقية والمسؤولية المجتمعية، بما يربط المستفيدين بالغاية التي خُصصت لها الأموال الوقفية.

ويتيح البرنامج لقاء المستفيدين من مختلف الجامعات والتخصصات، وتبادل الخبرات بينهم، والتعرف على مجالاتهم العلمية والمهنية، كما يوسع معرفتهم بمجالات عمل الوزارة، ويجعل علاقتهم بالمنحة مرتبطة بفهم رسالة الوقف ومسؤولية المستفيد تجاه المجتمع.

وتبيّن هذه المقترحات إمكان تطوير الدور الوقفي في دعم التعليم والمعرفة على أسس أكثر استدامة واتساعًا وفاعلية.

الخاتمة:

بعد دراسة دور الوقف في دعم التعليم والمعرفة في دولة قطر وصلته ببناء الاقتصاد المعرفي، خلص البحث إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أ- النتائج:

أولًا: أدّى الوقف تاريخيًا دورًا محوريًا في تمويل مؤسَّسات التعليم والمعرفة في الحضارة الإسلامية؛ إذ أسهمت المدارس والمساجد والمكتبات الوقفية في استمرار النشاط العلمي، وتوفير قدر من الاستقلال المالي للمؤسَّسات والعلماء، وتكوين رصيد معرفي متراكم.

ثانيًا: أرسى قانون الوقف رقم (9) لسنة 2021م والقرارات المنظمة له إطارًا قانونيًا ومؤسَّسيًا أكثر وضوحًا لإدارة الأوقاف واستثمارها، بما يدعم توجيه مواردها إلى مجالات التعليم والمعرفة، ويوفر أساسًا لتطوير الحوكمة والاستدامة المالية.

ثالثًا: تنوّعت إسهامات الإدارة العامة للأوقاف في المجال التعليمي والمعرفي، فشملت المنح الدراسية، والبحث العلمي، والتدريب المهني، وبرامج المرأة، ونشر المعرفة الشرعية والثقافية، وهو ما يكشف عن انتقال التمويل الوقفي من دعم التعليم التقليدي إلى مجالات أوسع لتنمية القدرات والمعرفة.

رابعًا: وسّعت المبادرات الوقفية فرص الانتفاع بالتعليم أمام فئات تواجه صعوبات في الالتحاق به، أو مواصلته، ومن بينها ذوو الدخل المحدود، وذوو الإعاقة، والمتسربون، ونزلاء المؤسَّسات الإصلاحية، بما يبرز البعد الاجتماعي للوقف ودوره في الحد من التفاوت في الفرص التعليمية.

خامسًا: عزّز التحول الرقمي والشراكات المؤسَّسية مع الجامعات والمؤسَّسات التعليمية والثقافية كفاءة العمل الوقفي واتساع أثره، كما كشفت التجربة القطرية عن إمكانات واعدة لتطوير هذا الدور من خلال تنويع الموارد، وتوسيع الشراكات العلمية، وتطوير أدوات قياس الأثر، والاستفادة من التقنيات الحديثة في إدارة

المعرفة.

سادسًا: يتضح من مجمل التجربة القطرية أن الوقف لم يعد مقصورًا على تمويل التعليم في صورته التقليدية، بل اتسع ليشمل البحث العلمي، وتنمية المهارات، ونشر المعرفة، بما يرسّخ دوره في بناء رأس المال البشري والمعرفي.

ب- التوصيات:

1. تطوير أدوات لقياس الأثر الفعلي للمبادرات الوقفية التعليمية والمعرفية، بما يشمل التحصيل العلمي، وتنمية المهارات، واستمرارية الانتفاع.
2. توجيه التوسع في البرامج والتمويل وفق نتائج التقويم الدوري والأولويات الوطنية في التعليم والبحث والابتكار.

ونسأل الله أن يبارك في الأوقاف، ويعظّم نفعها، ويجعلها عونًا على نشر العلم وخدمة المجتمع.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر التراثية

1. ابن شداد. الأعلاق الخطيرة. دمشق: وزارة الثقافة السورية، 1991م.
2. ابن كثير. البداية والنهاية. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1988م.
3. ابن ماجه. سنن ابن ماجه. بيروت: دار الرسالة العالمية، 2009م.
4. ابن منظور. لسان العرب. بيروت: دار صادر، د.ت.
5. أبو شامة. الروضتين في أخبار الدولتين. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1997م.
6. الحصكفي. الدر المختار، مع: ابن عابدين. رد المحتار. بيروت: دار الفكر، د.ت.
7. السيوطي. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1967م.
8. الفيومي. المصباح المنير. بيروت: دار الفكر، د.ت.
9. القلقشندي. صبح الأعشى. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
10. المرداوي. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
11. المقريزي. المواعظ والاعتبار. بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م.

ثانيًا: الكتب والدراسات الأكاديمية العربية الحديثة

12. رينان. الإسلام والعلم. مونتريال: جامعة مكغيل، 2011م.
13. السباعي. من روائع حضارتنا. بيروت: دار الوراق، 1999م.
14. السنيدي. المدارس اليمنية في عصر الدولة الرسولية. الرياض: مطبعة سفير، 2003م.
15. القحطاني. إسهام الوقف في دعم الحركة العلمية. مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، 2020م.
16. قرني. الاقتصاد التقليدي في مقابل اقتصاد المعرفة. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 2020م.

17. كرد علي. خطط الشام. دمشق: مكتبة النوري، 1983م.
18. محفوظ. تراجم المؤلفين التونسيين. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994م.
19. هوتسما وآخرون. موجز دائرة المعارف الإسلامية. الشارقة: مركز الشارقة للإبداع الفكري، 1998م.
20. إشراقة - جامعة نزوى. الوقف التعليمي خيار استراتيجي. العدد 161، نوفمبر 2022م.

ثالثًا: القوانين والوثائق والاستراتيجيات الرسمية

1. المجلس الوطني للتخطيط. رؤية قطر الوطنية 2030. الدوحة، 2008م.
2. المجلس الوطني للتخطيط. استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024-2030. الدوحة، 2024م.
3. دولة قطر. القانون رقم (9) لسنة 2021 بشأن الوقف.
4. دولة قطر. القانون رقم (8) لسنة 2025 بشأن دعم الابتكار والبحث العلمي. 2025م.
5. دولة قطر. القرار الأميري رقم (19) لسنة 2025.
6. دولة قطر. القانون رقم (7) لسنة 2019 بشأن حماية اللغة العربية. 2019م.
7. دولة قطر. القرار الأميري رقم (37) لسنة 2022 بالهيكل التنظيمي. 2022م.
8. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. قرار وزير الأوقاف رقم (15) لسنة 2022 بشأن متطلبات الشفافية. 2022م.
9. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. قرار وزير الأوقاف رقم (3) لسنة 2023 بشأن تخصيص نسبة من ريع الوقف للصيانة. 2023م.
10. وزارة التعليم والتعليم العالي. استراتيجية قطاع التعليم والتدريب 2018-2022.
11. وزارة المالية. ميزانية دولة قطر 2023. الدوحة، 2023م.
12. منصور وآخرون. موسوعة التشريعات القطرية. الدوحة: المجلس الأعلى للقضاء، 2011م.

رابعًا: إصدارات وزارة الأوقاف والإدارة العامة للأوقاف

1. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر. جذور.. أصالة وامتداد. 2025م.
2. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر. حكاية ضمن البرنامج الصيفي. 2025م.

3. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر. برنامج التدريب الصيفي. 2025م.
4. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر. طلب الكتب الإسلامية. الخدمات الإلكترونية، 2024م.
5. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر. مركز الدراسات الوقفية. توثيق الديون. الدوحة، 2025م.
6. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر. كتاب الأمة، العدد 200. 2024م.
7. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر. موقع تكلّم الإلكتروني. 16 نوفمبر 2021م.
8. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر. خدمة توزيع الكتب من قاعة تراث. 2018م.
9. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر. مسابقة المراكز الأهلية النسائية. 11 يوليو 2024م.
10. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر. برنامج سكن. 7 يوليو 2025م.
11. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر. مسابقة عقيدتي هويتي. 16 مارس 2025م.
12. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر. برنامج مسارات ومنارات. 14 يوليو 2025م.
13. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر. إدارة شؤون الزكاة تدعم التعليم. 2025م.
14. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر. منح وقفية للدراسات العليا بالتعاون مع جامعة حمد بن خليفة. 2023م.
15. الإدارة العامة للأوقاف- قطر. «حصاد 2025 بالأوقاف يعكس تحولًا نوعيًا في الأداء». 14 أبريل 2026م.
16. الإدارة العامة للأوقاف - قطر. وقفية البيان لتعليم لغة القرآن. 12 فبراير 2023م.
17. الإدارة العامة للأوقاف - قطر. مدرسة السَّلَم الوقفية الثالثة للطالبات. 2 نوفمبر 2021م.
18. الإدارة العامة للأوقاف - قطر. خدمة أوقف الآن. الموقع الرسمي، د.ت.
19. الإدارة العامة للأوقاف - قطر. استمرار دعم التعليم لذوي الإعاقة. الدوحة، 2024م

خامسًا: الجامعات والمؤسسات البحثية والعلمية

1. جامعة قطر. مشروع تبريد الملاعب لكأس العالم. 2018م.
2. جامعة قطر. «إطلاق منحة قافكو للبحث والتطوير (QRDG) بجامعة قطر». 9 مارس 2022.
3. الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي. برامج التمويل. د.ت.
4. مجلس قطر للبحث والتطوير والابتكار. الاستراتيجية الوطنية للبحث. د.ت.
5. مؤسسة قطر. المدينة التعليمية ومعاهد البحوث. 2025م.
6. واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا. الدوحة: مؤسسة قطر، 2025م.
7. Startup Qatar. برنامج استثمار الشركات الناشئة. د.ت.

سادسًا: الصحافة ووكالات الأنباء

أ- الصحافة العربية والمحلية

ـ جريدة الشرق القطرية:

1. الأوقاف تقدم نفائس التراث الإسلامي للقراء في العالم. 30 يناير 2018م..
2. قفزة نوعية في إنجازات وزارة الأوقاف في 2021. 31 ديسمبر 2021م.
3. مدرسة إحسان الوقفية. 17 مايو 2020م.

ـ جريدة الوطن القطرية:

1. الأوقاف تعرف بإصداراتها وأنشطتها الدعوية. 25 يونيو 2023م.
2. برنامج منحة قطر الدراسية. 12 مارس 2025م.

ـ الجزيرة نت:

1. مبادرة مدارس السَّلَم. 7 مايو 2025م.
2. ميزانية قطر 2024. 2 ديسمبر 2023م.
3. مصحف قطر من الفكرة إلى الطباعة. 26 أكتوبر 2022م.

ـ وكالة الأنباء القطرية (قنا):

1. وقفية رقمنة. 2024م.

2. كشاف الوقف الإلكتروني. 2025م.
3. منح وقفية للدراسات العليا. 25 مايو 2023م.
4. برنامج سرد وتمكين. 3 مارس 2025م.
5. قطر للمنح الدراسية. 18 مارس 2024م.
6. برامج وزارة الأوقاف خلال رمضان. 30 أبريل 2019م.
7. برنامج مسارات ومنارات. 27 يناير 2025م.
8. اتفاقية تعاون لتبادل الخبرات والمعرفة. 2025م.
9. كتاب الأمة ودوره في الفكر الإسلامي. 2024م.
10. طباعة 700 ألف نسخة من مصحف قطر. 29 يونيو 2022م.

ب- الصحافة الأجنبية والدولية

1. Gulf Times. Awqaf to grant scholarships to 20 specially abled students. 14 March 2024.
2. Qatar Tribune. QFBA, Education Above All enter into cooperation deal. 2023.
3. Awqaf and Education Above All celebrate Qatar Scholarship Programme graduates. 2025.
4. AP News. These Are the Donors Who Gave the Most in 2022. 2023.

سابعًا: المصادر والتقارير الدولية

1. Rohim, Priyatno, and Sari. Transformation of Waqf Management in the Digital Era. Al-Falah, 2022.
2. World Bank. Maximizing Social Impact Through Waqf Solutions. 2022.